

بالإلزام أنه في هذه الصفات الأربعة وكان من الاعراب  
والبناء وصفها للفاعل وكان قولهم معروف وصيبي باعتبار ما بعد  
التنقل عنها لكن يرجح ما قدمناه من سبب القولين عليه ونورد  
على ما وجدنا في القول بان الاعراب والبناء لفظيان والفتوة بانها  
معنوية لتوافقها عليه على ان كل من الاعراب والبناء وصف  
للكتابة نعم قد يطلق الاعراب على قول الفاعل في قولك  
أعدت الكلمة لكن ليس هذا هو معنوه بل البناء  
بقرينة اختلافه في أنه معنوي أو لفظي إذ قول الفاعل معنوي  
قطعا هنا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتحقيق  
الانتقال ولون الوقف إلى الفاعل أو غيره فلا يراد بالتحقيق  
لا يشتمل في سببها إلا الزم النصيب على المصدر نحو والاضافة  
يأخر الكلام الجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضي  
توقف تحقق الاعراب على تقدير ثلاث أو آخر مع أنه ليس كذلك  
وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية المقسمة أحاد  
فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضي أن الكلمة أو الضم  
أن الكلمة الواحدة ليس إلا الأخر واحد والمراد بالأخر الآخر  
حقيقة أو تنزيلا للتدبر الأفعال الخمسة فإن أعرابها  
بالنون وهذا هو وجهي ليست الأخر حقيقة لأنها بعد  
الفاعل وهو ما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الفهمير غير  
الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الأخر والمراد بتغيير الأخر  
ما بعد تغييره ذاتا بان يبدل حرفا بحرف حقيقة كما في  
السنة والمثني المرفوع والمنصوب أو كما في المثني  
المنصوب والمجرور أو وصفا بان يبدل حركة بحركة حقيقة

كما

كما في جمع المون في الرفع والمنصوب أو كما في جمع  
المنصوب والمجرور وإنما جعل الاعراب والبناء في الأخر لأنها  
وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف للاختلاف  
الذي هو أصل العبارة عليها المراد بالاختلاف لا في وجود  
ليدفع المجرور في أوله وهو الالف منه السنون ومنه يوضح  
عوامل اعتبارها في الشيء الذي وال في العوامل الجنس والمراد  
بغيره العامل على الكلمة ظلية أي باليشتمل العامل المعنوي  
المعنوي كالأبدا والعامل المتأخر ويخرج بقوله للاختلاف  
أو التمييز لا يتبع أو يقد أو يجرها لفظا أو تقدير الأخر  
أنها وأما في تقدير واختلاف العوامل ليدفع التغيير  
لفظا كما في زيد وتغير كما في زيد أضربته والأظهر من جهة اللفظ  
أنها منصوبان ينتج الخافض وإن منع من جهة اللفظ  
بسبب أن النصيب به يسمي أي على الراجح ويصح أن يكون  
مفعولا مطلقا على تقدير أي يتغير تغييرا واختلاف لفظ  
أو تقدير أقرب إلى الصواب يقتضي أنه ليس بصواب  
لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأنه الفارق  
هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو منصوب باعتبار ظني  
أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر ويقتضي أن الثاني  
أقرب إلى الصواب وهو كذلك على ما قيل للاختلاف بالوجود  
لأن فاعل اعتبارنا الذي علم به أننا ولدنا اعتبارنا الذي علم  
المقتضى فساد الثاني لأقرب إلى الصواب إنما هو باعتبار الظن  
وقطع النظر عن التأويل ونكشافه إلى إمكان الجواب عند

وهذا التقدير لفظيا وتقديرا  
باعتبار الرفع والمجرور